

مراجعة كتاب
"مشارف اقتصاديات التنمية: منظور مستقبلي"

علي عبدالقادر علي

مراجعة كتاب: "مشارف اقتصاديات التنمية : منظور مستقبلي"

" Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective "

Edited by
Gerald M. Meier and Joseph E. Stiglitz,

2001, Oxford University Press, London

مراجعة : علي عبد القادر علي *

مقدمة

يقع هذا الكتاب في 561 صفحة من القطع الصغير ويشتمل على مقدمة (صفحة 1 إلى صفحة 12) من تأليف جيرالد مير بعنوان "أفكار من أجل التنمية" وعشرة مقالات والتعليقات عليها (13-485) وملحقين خصص أولهما لإنطباعات حملة جائزة نوبل للإقتصاد (489-514)، وخصص الثاني لإنطباعات الرواد الأوائل في علم إقتصاديات التنمية (517-561). اشتملت قائمة حملة جائزة نوبل للإقتصاد على لورانس كلاين (جامعة بنسلفانيا)، ودوجلاس نورث (جامعة واشنطن في سنت لويس)، وبول سامويلسن (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا)، وأمارتيا سن (جامعة كيمبردج)، وروبرت سولو (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا). واشتملت قائمة الرواد الأوائل لإقتصاديات التنمية على سير هانز سينجر (معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس، بالمملكة المتحدة) وهلا مينت (مدرسة لندن للإقتصاد)، ووالتر روستاو (جامعة تكساس بأوستن)، وأرنولد هاربيرجور (جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس وشيكاغو).

هذا الكتاب، الذي قام بتحريره بروفيسور جيرالد مير (من جامعة إستانفورد وهو من الرواد الأوائل في إقتصاديات التنمية) وروفيسور جوزيف إستجليتز (من جامعة إستانفورد، وهو من أكثر إقتصاديي التنمية تميزاً) هو عبارة عن مجلد ضم الأوراق العلمية التي قدمت ونوقشت في مجمع أكاديمي حول "مستقبل إقتصاديات التنمية" تم عقده في مدينة دبروفنيك في مايو 1999 بتعاون مشترك بين جامعة زغرب والبـانك الدولي. قدم الكتاب بروفيسور نيكولاس إستيرن، الإقتصادي الرئيسي للبنك الدولي نائب أول لرئيس البنك الدولي الذي خلف بروفيسور جوزيف إستجليتز، في منتصف عام 2000.

في مقدمة المجلد تحت عنوان "أفكار من أجل التنمية"، يلاحظ مير أن كل المقالات التي احتواها المجلد تنطلق من إدراك عميق بأن مستقبل التطورات التنموية سيعتمد في الأساس على تدفق الأفكار الملائمة حول "عملية التنمية": أي الأفكار الملائمة حول مفاهيم السياسات التنموية على المستوى التجميعي وحول التقدم التقني على المستوى الجزئي، حيث يتمثل الهدف الأساسي من هذه الأفكار في مساعدة الدول النامية على استيعابها وتطبيقها بغية إحداث التحولات التنموية المنشودة.

كما يلاحظ مير أنه على الرغم من أن أعمال الفكر حول العملية التنموية يعد شرطاً ضرورياً، إلا أنه ليس شرطاً كافياً. فالمقدرة الاستيعابية للقطر تلعب دوراً حاسماً في الاستفادة من الأفكار، وما

* مستشار في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

وإنما في تفاوت السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر قطر ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات"، ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بد وأن يركز على الأسواق والأسعار والحوافز.

وعلى عكس ما قال به الجيل الأول من أن "اقتصاديات التنمية" تمثل علماً فرعياً خاصاً من علم الاقتصاد، قال معظم أفراد الجيل الثاني بعالمية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، ومن ثم تصبح دراسة قضايا التنمية فرعاً من "الاقتصاد التطبيقي" للنظرية النيوكلاسيكية ولا تحتاج لعلم فرعي خاص بها. وعلى عكس منهجية الجيل الأول التي ركزت على النماذج الاقتصادية الكلية لعملية التنمية فقد ركزت منهجية الجيل الثاني، وفي اتساق مع هيكل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدة الإنتاج والأفراد المستهلكين. كذلك حدث تحول واضح من التفكير حول "عملية التنمية" إلى تناول مظاهر محددة لظاهرة التخلف باستخدام نماذج رياضية وقياسية أكثر حيكاً ودقة، اعتماداً على تزايد توفر المعلومات المقطعية على مستوى الأفراد والوحدات الإنتاجية.

تعرضت العديد من دراسات الجيل الثاني بالنقد لما ترتب على السياسات التنموية المتبعة في الدول النامية من تشوهات للأسعار، ومعدلات مرتفعة للحماية ولأنماط السلوك التي تسعى نحو جني الربح. وتوصل الجيل الثاني إلى النتيجة القائلة بأن عدم ملائمة السياسات المحلية، وليس الظروف الخارجية السلبية، هي التي تفسر سبب فشل الأقطار في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الخارجية. كذلك توصل الجيل الثاني إلى أن السياسات التنموية الصائبة تتمثل في التحول من إستراتيجيات التوجه نحو الداخل إلى تحرير نظام التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، والخضوع لبرامج التثبيت، ونقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإتباع ما تملية آلية السوق.

كذلك فقد استفاد الجيل الثاني من تطورات نظرية النمو الجواني، التي اشتملت مضامينها للدول النامية على أهمية رأس المال البشري، وعملية التعليم والاستفادة من الأفكار في مجال التقنيات الإنتاجية، وعلى المنافع المترتبة على تبادل الأفكار على المستوى العالمي في إطار اقتصاديات مفتوحة على التجارة العالمية. كذلك فقد ترتب على نظرية النمو الجواني إحتمال أن تلحق الدول النامية بالدول المتقدمة، وذلك عن طريق عبور فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تجسيرها من خلال تسارع معدلات انتشار المعرفة المترتبة على حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية.

بتمعن تجارب التنمية منذ الاستقلال فقد أدرك الجيل الثاني التفاوت الكبير بين الدول النامية، وعليه فقد أولى اهتماماً أكبر لتفسير اختلاف معدلات الأداء التنموي بين الأقطار في إطار من الدراسات المقارنة، ومن أجل فهم الظروف التي تؤدي إلى نجاح أو فشل مختلف السياسات. وباستخدام بعض جوانب الاقتصاد السياسي الحديث تمت نمذجة سلوك الدولة، ليس بصفتها حارسة للصالح العام، وإنما كأحد الفاعلين الإقتصاديين لها دالة هدف تقوم بتعظيمها كما يفعل المستهلك النمطي، وتتنطبق عليها مختلف أساليب التحليل الإقتصادي النيوكلاسيكي، من تكلفة المبادلات، وحقوق الملكية، والسعي نحو الحصول على الربح. وترتب على مثل هذا التحليل أن الأقطار النامية قد أفرزت حالات للدولة المشتتة، والدولة السلبية والدولة النهائية والدولة المستغلة.

وبالرغم من كل ذلك، طور بعض أفراد الجيل الثاني فهماً أكثر تقدماً لأنواع جديدة من اخفاقات نظام الأسواق. وقد أدى الإدراك بوجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و "الأسواق غير الكاملة" و "تكاليف التبادل" و "انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات"، أدت كل هذه الظواهر في نظام الأسواق إلى توسع مدى "إخفاق آلية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و "التأثيرات الخارجية" التي كانت تتطلب تدخلاً انتقائياً بواسطة الدولة. وعليه فقد أصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل التنمية ووفرت تبريراً لدور أكبر للدولة

لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر. إلا أنه بسبب من هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية الضيقة على مراكز صياغة السياسات التنموية (خصوصاً في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية) استمر التركيز في التسعينات على إبراز مظاهر "إخفاق الحكومة".

أدى إدراك الجيل الثاني للأنواع الحديثة من إخفاقات نظام الأسواق إلى إعادة الاهتمام ببعض نماذج التنمية التي طورها الجيل الأول، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا تخصيص الاستثمار ونشاطات التنسيق لحل المشاكل المترتبة على العوائد المتزايدة للحجم في الإنتاج وعلى التأثيرات الخارجية في الاستهلاك والإنتاج، وهي مظاهر تقنية ومظاهر تفضيلات كان الجيل الأول قد أثبت أهميتها، وبنى عليها أهمية تدخل الدولة لإحداث التنمية.

وفي نهاية القرن العشرين أوصل الجيل الثاني لإقتصاديي التنمية العلم الفرعي لإقتصاديات التنمية إلى مرحلة أكثر تقدماً مما كان عليه في الخمسينات، إلا أن هنالك عدداً من القضايا التي تحتاج إلى التناول المتعمق بواسطة جيل جديد. وتشتمل هذه القضايا على ما يلي:

أنماط النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل: لا بد للجيل الجديد من أن يبدأ بمحاولة أكثر عمقاً لتعريف عملية التنمية على غرار "التنمية صنو الحرية" كما قال بها أمارتيا سن. في إطار هذا المفهوم العريض للتنمية يصبح نمو دخل الفرد أحد الوسائل لتحقيق التنمية وليس هدفها، على عكس ما قال به الجيل الأول. وفي هذا الإطار سيظل فائض العمالة، أو البطالة المقنعة، أحد المشاكل المستقبلية للتنمية، التي يتطلب حلها صياغة سياسات ملائمة خاصة في ظل هدف الإقلال من الفقر.

فهم مصادر النمو: سوف تظل قضية تفسير العوامل الكامنة خلف "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" مهمة لأغراض استنباط السياسات التنموية المطلوبة. وسيطلب ذلك بحثاً أعمق حول الطريقة التي تعمل بها العوامل المحدودة للنمو، والتوسع في بناء نماذج النمو الجواني والتغلب على مشاكلها الفنية، والتوسع في تحليل إقتصاديات الأفكار والمعرفة.

تأثير المؤسسات: لفهم أعمق للتجارب التنموية في تحقيق التنمية بمعناها الواسع، سيكون من الضروري فهم دور المؤسسات وتنظيم المجتمعات. وعلى الرغم من الاتفاق العام حول أهمية المؤسسات في إحداث التنمية إلا أنه ليس هناك من اتفاق حول ما يقصد بالمؤسسات الملائمة وكيف يتسنى بناء هذه المؤسسات.

دور تقنيات الإنتاج والمقدرة الإجتماعية: أحد أهم تفسيرات تفاوت الأداء التنموي بين الأقطار واحتمال لحاق الدول النامية بالدول المتقدمة ركز على قيود "التوافق التقني" و "المقدرة الإجتماعية" التي تفرق بين رواد الزيادة في الإنتاجية والأقطار التابعة. يترتب على قيد "التوافق التقني" عدم قدرة الأقطار التابعة على تبني وتعديل تقنيات الإنتاج السائدة في الأقطار الرائدة. ولفهم أعمق لعملية اللحاق، هناك حاجة لتحليل أعمق للترتيبات المؤسسية التي تُعرف "المقدرة الإجتماعية" على أنها المهارة الفنية؛ والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية؛ والخصائص السياسية والإجتماعية والثقافية التي تؤثر على القابلية على تحمل المخاطر والحوافز والعوائد المترتبة على النشاطات الإقتصادية.

تعريف رأس المال الإجتماعي: أضيف رأس المال الإجتماعي إلى قائمة تصنيفات رأس المال إلى عيني وبشري ومعرفي كمصدر للنمو. ووصف رأس المال الإجتماعي على أنه التماسك الداخلي، الإجتماعي والثقافي للمجتمع، بمعنى أنه هو القيم والأعراف التي تحكم التفاعل بين الأفراد في إطار مؤسسات المجتمع. وتعتبر الثقة والمعاملة بالمثل، والشبكات التي تربط بين الأفراد، والتعاون والتنسيق كمكونات "الرأس المال الإجتماعي المدني" التي تحدد التفاعل بين الناس وما يترتب عليها من تأثيرات خارجية.

وتعتبر القوانين وحقوق الملكية والتعليم والصحة وصالح الحكم كمكونات لرأس المال الاجتماعي الحكومي أو الرسمي. وللمدى الذي يترتب على رأس المال الاجتماعي انخفاض في تكلفة المبادلات وتكلفة تبادل وانسياب المعلومات وازدياد إنتاجية رأس المال العيني والبشري، فيمكن اعتباره أحد مصادر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. إلا أن هناك العديد من الأسئلة الملحة التي تحتاج إلى إجابة: هل يتميز رأس المال الاجتماعي بنفس خصائص رأس المال العيني؟ هل هناك من شواهد تطبيقية تبين إسهام رأس المال الاجتماعي في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في إطار دالة الإنتاج؟ هل هناك موجهات عملية لتراكم رأس المال الاجتماعي؟ كيف يعرف الاستثمار في رأس المال الاجتماعي؟ من الذي يقوم بتوفير رأس المال الاجتماعي؟ وهل اللجوء لمفهوم رأس المال الاجتماعي ينطوي على أكثر من اعتبار الثقافة والمؤسسات كعوامل محددة للأداء التنموي؟

تطور المؤسسات المالية: هنالك حاجة لتوفير فهم أفضل لتطور المؤسسات المالية عبر المراحل التنموية المختلفة للأقطار. وإذا كان التغيير المؤسسي مهماً في مسار التنمية فربما وجدت هذه القضية تتوالى أفضل من خلال الرجوع إلى دراسة تاريخ تطور الأسواق والمؤسسات الاقتصادية.

مضامين العولمة: سيؤدي تعمق العولمة إلى ظهور مشاكل مستحدثة حول إحداث التنمية على المستوى القطري والوطني، وستصبح نماذج الأقطار المنفتحة على التجارة العالمية أكثر ملاءمة من ذي قبل. وبينما نصب الاهتمام في السابق على صياغة سياسات التجارة الخارجية، فإن الاهتمام سيتحول مستقبلاً إلى تحديد آثار تدفق رؤوس الأموال والهجرة عبر الحدود، وانتقال تقنيات الإنتاج إلى الدول النامية. وسيستعر الجدل حول ما إذا سيكون في العولمة منافع للدول الفقيرة أو منافع للفقراء في مختلف الدول، الأمر الذي سيتطلب تقديراً للآثار السلبية منها والإيجابية. بالإضافة إلى ذلك، ولأن الأسواق والتقنيات والشركات ستكون عالمية عبر دول وطنية ذات سيادة، فإن قضية الحاكمية ستظهر بإلحاح على مستوى العالم.

التكامل بين الدولة والسوق: استناداً إلى فهم أعمق للمظاهر الجديدة لإخفاق آلية السوق، لابد للدراسات المستقبلية من إجراء تحليل لتكلفة ومنافع السياسات الحكومية وتحديد دور الدولة في دعم المؤسسات وتعميق الأسواق. وسيتطلب ذلك تطوير وتعميق مفهوم "تعزيد الأسواق" كدور للدولة لتتكامل جهودها مع دور القطاع الخاص. ويمكن للدولة "تعزيد الأسواق" بمختلف المبادرات من صياغة القوانين المؤثرة على الحوافز إلى التدخل الرامي إلى إعادة هيكلة الأسواق.

صياغة السياسات وتوفير الإستشارات في المجال الاقتصادي: لماذا لا تستمع الحكومات لنصائح إقتصادي التنمية، وكيف يمكن تنفيذ مثل هذه النصائح؟ انطلاقاً من نموذج الإقتصاد السياسي بدوال تقضيلاته السياسية وقيود الموارد السياسية والقيود السياسية الأخرى ومفهوم السوق السياسي الهادف إلى فهم عملية صياغة السياسات الاقتصادية جوانباً، لابد للتحليل في المستقبل من تعدي هذه النماذج للسلوك السياسي الراشد للدول، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار عوامل التاريخ، والتركيبية الاجتماعية، والمؤسسات والإيديولوجيا.

المقالة الثانية:

حول أهداف التنمية:

يتناول كوشيك باسو⁽²⁾ في هذه المقالة الاتجاه العام في الأدبيات نحو توسيع أهداف التنمية، بعيداً عن التركيز على معدلات النمو الإقتصادي، كما يعكسه الاهتمام بالتنمية البشرية (برنامج الأمم

(2) ساذ الإقتصاد بجامعة كورنيل.

المتحدة الإنمائي) والتنمية الشاملة (المبادرة الجديدة لرئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون). ويتساءل باسو، إذا ما كان بالإمكان تعريف هذه الأهداف العريضة للتنمية بدقة، دع عنك محاولة قياسها لأغراض تقييم الأداء. على الرغم من ذلك، وإذا كان النمو الإقتصادي لا يزال جانباً من جوانب عملية التنمية يقترح باسو وجوب الاهتمام بالتركيز على مشاركة الفقراء في هذا النمو ومن ثم على معدل نمو متوسط دخل شريحة الأفقر 20% من السكان.

بعد تعريفه لمتوسط دخل الفرد لشريحة الأفقر 20% من السكان ومعدل نموها، يطبق باسو مقترحة على عينة من 40 قطراً توفرت لها المعلومات لعام 1997، حيث استخدم معلومات توزيع الدخل الممنوعة لأقرب سبعة عشر عاماً. وقد ضمت العينة المستخدمة أغنى عشرة أقطار وأفقر عشرة أقطار في العالم بحساب متوسط دخل الفرد. وبعد حساب متوسط دخل الفرد لأفقر شريحة لكل قطر، لاحظ باسو أن ترتيب الدول قد تغير، بحيث أصبحت النرويج أكثر الدول تنمية بحساب متوسط دخل الفرد لأفقر شريحة، تلتها الدنمارك ثم الولايات المتحدة (مقارنة بترتيب على أساس متوسط دخل الفرد كانت فيه سويسرا أكثر الدول تنمية).

المقالة الثالثة:

أفكار خاطئة حول نظرية التنمية وما تعنيه للسياسات:

في هذه المقالة لاحظت إيرما أدلمان⁽³⁾ أنه لم يحدث أن تعرض أحد فروع علم الإقتصاد لما تعرضت له "إقتصاديات التنمية" من تحولات فجائية في نهج التفكير العام (بمعنى مجموعة الأفكار والافتراضات والأدوات التحليلية التي تلقى قبولاً واسعاً بين العلماء المهتمين). ولقد كان لهذه التحولات الفجائية آثار مباشرة على صياغة السياسات التنموية، خصوصاً في ما يتعلق بدور الحكومة في الإقتصاد ودرجة تدخل الحكومة وشكل وإتجاه هذا التدخل وطبيعة التفاعل بين الحكومة وآلية الأسواق.

وتلاحظ في هذا الصدد، أن التحولات والتبدلات في النظرية التنموية وفي صفات السياسات المترتبة عليها، تنشأ في معظم الأحيان من مصادر "عملية التعلم" من خلال التجربة ومرور الزمن (حيث يؤدي توسع قواعد المعلومات التطبيقية وتراكم المساهمات النظرية إلى إعادة النظر في نهج التفكير العام)، والتغير في الإيدولوجية السائدة (وذلك حسب تغير النخب الحاكمة)، والتغير في البيئة العالمية (كالثورة الصناعية وثورة المعلومات وهيكلية المؤسسات الدولية التي تنظم عمل الإقتصاد العالمي)، والتغير في المؤسسات المحلية، بما في ذلك القيود على أنماط السلوك والأمال المعقودة على المستقبل.

كذلك تلاحظ أن التقاليد السائدة في علم الإقتصاد في ما يتعلق بفنون الحوار وصياغة الحجج، تحدد كيفية استنباط مصادر التحولات والتبدلات المذكورة أعلاه في شكل نظريات جديدة وسياسات مغايرة. وتلاحظ أدلمان أيضاً أن من أهم مبادئ التقاليد السائدة في علم الإقتصاد هو شعار "تبسيط الأمور" الذي يتطلب تطوير تفسيرات مبسطة للظواهر، وصياغة مقترحات نظرية قابلة للتطبيق على مستوى العالم. وترتب على ممارسة هذا المبدأ شيوع ثلاثة أفكار خاطئة كان لها آثاراً سلبية على النظرية وعلى التطبيق: فكرة "التفسير النظري الأحادي للتنمية"، وفكرة "التقييم الأحادي لجهود التنمية"، وفكرة "تصوير التنمية على أنها عملية خطية في اللوغاريتمات".

(3) أستاذة الإقتصاد بجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

فيما يتعلق بالفكرة الخاطئة الأولى، لاحظت أدلمان سيادة التفسير المستند على محوريات رأس المال العيني في إحداث التنمية خلال الفترة (1940-1970)، وعلى محوريات المبادرين (1958-1965)، وعلى محوريات الأسعار النسبية (1970-1980)، وعلى محوريات التجارة العالمية (1980 وحتى وقتنا الحاضر)، وعلى محوريات دور الحكومة النشطة في المجالات الاقتصادية وتخصيص الموارد (1980-1996)، وعلى محوريات رأس المال البشري (1988 وحتى الوقت الحاضر)، وعلى محوريات إبعاد الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي نظراً لعدم مقدرتها وفعاليتها (1997 وحتى الوقت الحاضر).

أما في ما يتعلق بالفكرة الخاطئة الثانية فقد لاحظت أدلمان، مثلها في ذلك مثل العديد من إقتصاديي التنمية، الاعتماد الأساسي على مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمعيار لتقييم جهود التنمية، وهو مؤشر يعاني من عدد من أوجه القصور لقياس التطور في رفاهية البشر (كما لاحظ أمارييتا سن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي مؤخراً). ولأن للتنمية جوانب عديدة متشابهة، فلا بد من تطوير منهجية تعتمد على مجموعات من المؤشرات تستخدم كل مجموعة منها على حدة.

وفي ما يتعلق بالفكرة الخاطئة الثالثة، يلاحظ أن الاعتماد على نموذج النمو الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي يفترض وجود دالة إنتاج متشابهة لكل الدول، قد أفضى إلى عدد من النتائج الخاطئة التي تشمل على مقولة أن "الظروف الابتدائية" للقطر ليس لها تأثير على معدل نمو متوسط دخل الفرد، أن مستويات الدخل لا تلعب دوراً مهماً في عملية إحداث التنمية، وأنه ليس هناك من تأثيرات تاريخية على عملية التنمية أنه يمكن صياغة سياسات إقتصادية قابلة للتطبيق في كل الأقطار، بغض النظر عن مراحلها التنموية وتركيباتها الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى أساس مناقشتها لهذه الأفكار الخاطئة من خلال استعراض أطرها النظرية ونتائجها التطبيقية تقدمت أدلمان بالمقترحات التالية وعضدتها بالشواهد التجريبية:

أ- إن العملية التنموية تتسم بقدر عالٍ من عدم الخطية.

ب- إن مسارات التنمية تتعدد بحسب الظروف الابتدائية والحوادث التاريخية والهيكل الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإنه ليس هناك من مسار واحد للتنمية كما يوحي بذلك افتراض تشابه دوال الإنتاج في الأقطار.

ت- إن الظروف الابتدائية هي التي تشكل التطورات اللاحقة في مجال إحداث التنمية.

ث- إن المسارات التنموية لمختلف الأقطار قابلة للتشكيل، من خلال السياسات والمبادرات.

وتعنى هذه المقترحات أن صياغة سياسات التنمية لا بد لها من أن تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل قطر على حدة، مما يعني عدم وجود وصفة للسياسات قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان كما يعتقد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المقالة الرابعة: عودة أخرى لتحديات التنمية:

تناول **فينود توماس**⁽⁴⁾ تقييم النتائج التي تحققت في الدول النامية منذ الستينات وحتى التسعينات، ذلك بالرجوع إلى ما اقترحه تقارير التنمية في العالم، التي أصدرها البنك الدولي من إستراتيجيات للتنمية (خصوصاً تقرير عام 1990 و 1991). ولأغراض التقييم، استخدم **توماس** إطاراً تحليلياً للنظر إلى الرفاه الاجتماعي، يتضمن العناية بالتنمية البشرية (بمؤشرات الصحة والتعليم)، والبيئة الطبيعية، وباستهلاك السلع والخدمات (بمؤشر دخل الفرد)، ولاحظ أن التطورات عبر الزمن في كل من هذه الجوانب تعتمد على التطورات في الجوانب الأخرى، كما تعتمد على الظروف الابتدائية لكل جانب، وعلى السياسات التي تستهدف كل جانب وعلى حالة مؤسسات الحكم.

يخلص **توماس** من تحليله للشواهد التجريبية، إلى استمرار الدول النامية في تحقيق تقدم ملموس خلال التسعينات، كما يعكس ذلك انخفاض العوائق للتجارة والاستثمار، وإزالة التحكم في الأسعار المحلية للسلع المصنعة والسلع الزراعية، وإنخفاض العجز في الميزانية، واستمرار الاستثمار في التعليم والصحة. ويلاحظ في هذا الخصوص، أن التجارب طويلة المدى قد أوضحت ارتباط مثل هذه السياسات مع النمو الإقتصادي السريع، كما أثبتت الصلة الوثيقة بين النمو الإقتصادي والإقلال من الفقر.

على الرغم من هذه النجاحات، يلاحظ **توماس** أن تحقيق معدلات النمو التي من شأنها الإقلال من الفقر والحفاظ على البيئة، يتطلب أكثر من وصفة السياسات التقليدية. ويعتقد في هذا الصدد أن الوصفات التقليدية للسياسات قد أغفلت أربعة مجالات رئيسية هي:

الاستثمار في البشر: حيث أنه لا يكفي ملاحظة أن بإمكان الناس الحصول على الخدمات الاجتماعية، وأنه لا بد من العناية "بنوعية التعليم" وتوزيعه، وبسياسات سوق العمل الداعمة لخلق وظائف، وبشبكات الحماية الاجتماعية.

الإدارة البيئية: لقد ازداد تدهور البيئة بسبب استمرار الفقر وزيادة عدد السكان والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية. ولما كان بالإمكان تحقيق النمو الإقتصادي دون التقريط في البيئة، ونظراً لأن معظم الأقطار لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمقابلة التحديات البيئية، فإن هناك حاجة ملحة لسياسات أكثر فعالية تشتمل على مجموعة من الحوافز والاستثمار والإصلاح المؤسسي.

إدارة المخاطر المالية: على الرغم من ما للتكامل المالي على مستوى العالم من منافع، إلا أن التدفقات الرأسمالية عبر الحدود قد جعلت العديد من الدول النامية أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية، وذلك من جراء التحولات الفجائية في تصورات المستثمرين، وهروب رؤوس الأموال، وازدياد المخاطر التي

(4) نائب مدير البنك الدولي، معهد البنك الدولي.

تواجه القطاعات الحقيقية في الإقتصاد. وعلى أساس من هذه المخاطر الجديدة ظهرت الحاجة لابتداع أطر مؤسسية عالمية لإدارة مثل هذه المخاطر، ويتطلب ذلك تطوير سياسات محلية بما في ذلك اتخاذ الحذر في ما يتعلق بتحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

صلاح الحكم: لقد أوضحت التجارب أن تأسيس أنظمة صالحة للحكم تؤثر إيجابياً على معدلات النمو. ويتطلب ذلك إفساح المجال للمجتمع المدني لمراقبة السلطات الحاكمة بواسطة المحكومين، كما يتطلب بكفاءة الجهاز التنفيذي ومقدرته على صياغة السياسات الملائمة وعلى تغيير حزمة السياسات متى انضح خللها.

المقالة الخامسة:

تطور التفكير حول الفقر: استكشاف التداخل:

يتصدى رافي كانبور و لين إسكوير⁽⁵⁾ في هذه المقالة للإجابة على سؤالين، من خلال استعراض الأدبيات، وبالأخص تقارير التنمية في العالم للأعوام (1980 و 1990 و 2000)، حول الفقر هما: كيف ينبغي لنا تعريف الفقر وقياسه؟ وما هي السياسات والإستراتيجيات للإقلال من الفقر؟.

يلاحظ الكاتبان التطور والتوسع الذي حدث، مع مرور الزمن، في تعريف وقياس الفقر، من التركيز على تعريف مستوى المعيشة، ومن ثم الرفاه، على أساس متوسط دخل الفرد، ليعكس مقدرة الناس على شراء السلع والخدمات، إلى تعريف مستوى الرفاه على أساس اشتماله على مكونات أخرى ذات قيمة للناس: كالحياة المعافيه لفترة طويلة نسبياً، واكتساب مهارات القراءة والكتابة، والتمتع بحياة خالية من الأمراض، والتمتع بالحريات الأساسية للعيش في المجتمع بكرامة. ويلاحظ أن كل هذه المؤشرات مرتبطة ببعضها البعض، وتعضد بعضها البعض، إلا أن توسيع تعريف الفقر ليعني الحرمان من كل هذه الجوانب قد وسع من إدراكنا لمحاول السياسات التي يمكن صياغتها للقضاء على الفقر. كذلك يعني توسيع تعريف الفقر، وترابط مكوناته وتعاضدها لبعضها البعض، أهمية إدراك تداخل السياسات والإستراتيجيات التي يمكن صياغتها للقضاء عليه.

وبعد تقييمهما للشواهد والأدلة، يقترح الكاتبان مجالين للبحوث في المستقبل على النحو التالي:

(1) أن هناك حاجة لدراسات قطرية معمقة، تتناول التفاعل بين مختلف جوانب الفقر، وذلك حسب ظروف وخصائص الأقطار، توطئة لاستكشاف أكثر الإستراتيجيات نجاعة لصياغة حزم للسياسات للإقلال من الفقر بحيث تتوافق مع ظروف مختلف الأقطار. ويتطلب مثل هذا الاستكشاف دراسة اخفاقات ونجاحات السياسات التي سبق تطبيقها في هذا المجال.

(5) أستاذ الشؤون الدولية بجامعة كورنيل، ومدير الشبكة الدولية للتنمية على التوالي.

(2) كما أن هناك حاجة لدراسات معمقة، حول المبادرات والابتكارات المؤسسية التي سبق التقدم بها، بغية الإقلال من الفقر، وتقييم هذه التطورات المؤسسية، وتحديد تلك التي قد حققت أهدافها وتلك التي قد فشلت، والظروف التي سادت تحت كل الحالات والخصائص المميزة للأحوال القطرية أو المحلية للتجارب المعنية.

المقالة السادسة:

قضايا التنمية: ما حسم منها وما لم يحسم:

في هذه المقالة، استعرض **شاهد يوسف وجوزيف اسيتجلينز**⁽⁶⁾ أهم القضايا التنموية التي واجهت وتواجه العالم، بغية الاسترشاد بدروس الماضي توطئة لاستشراف المستقبل. وعرفت "القضايا التنموية" على أنها أمر يتعلق بالمسار التنموي يتطلب نوعاً من الحل، ولوحظ أن هذا الحل يعتمد على طريقة تناول والتصدي على المستويين المفاهيمي والعملية.

لاحظ الكاتبان أن القضايا التنموية التي تبلور حولها اتفاق عام قد اشتملت على ما يلي:

أولاً: مصادر النمو الإقتصادي: حيث اتفق على أن أهم مصادر النمو تتمثل في تراكم رأس المال العيني وإنتاجية عوامل الإنتاج، المترتبة على البحث والتطوير وعلى التقدم التقني وعلى تطور نوعية العمل. وعلى الرغم من بعض المناوشات التفصيلية على المستوى الأكاديمي، يبقى تحفيز الاستثمار في المعدات والبنى التحتية وتشجيع تراكم المعارف القابلة للاستغلال في العملية الإنتاجية، من المرتكزات الأساسية لإحداث التنمية. ولأن معظم الاستثمار لا بد له من أن يمول من المصادر المحلية، فإن زيادة معدلات الادخار تصبح أحد أساسيات الإستراتيجيات التنموية التي تستهدف النمو الإقتصادي.

ثانياً: الاستقرار الإقتصادي التجميعي: بحلول أول التسعينات، تطور اتفاق عام على أن المعدلات المتدنية والمستقرة للتضخم لا بد وأن تمثل أهدافاً مرغوبة للدول النامية، وأن معدلات وسطية للتضخم (حتى حوالي 40%) ليست بالضرورة ذات وقع سلبي على النمو الإقتصادي. كذلك الحال فقد تم الاتفاق على أن الحفاظ على الاستقرار الإقتصادي التجميعي يتطلب مرونة في أسواق العمل، وحزمة متوازنة من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف.

ثالثاً: تحرير التجارة الخارجية: بعد التعلم من خبرات الفترة 1960-1990، وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أسست إطاراً لقوانين التبادل التجاري الدولي، ستظل سياسة تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مرتكزات السياسة الإقتصادية في الدول النامية، وأحد أهم السبل لاندماج هذه الدول في الإقتصاد العالمي.

رابعاً: حقوق الملكية الفردية: أوضحت التجربة التاريخية الطويلة لتطور النظام الرأسمالي في غرب أوروبا، أن حماية حقوق الملكية الفردية وتنفيذها تمثل حجر الزاوية في كفاءة الأنظمة الإقتصادية المعتمدة على آلية السوق لتخصيص الموارد. وفي معظم الدول النامية، عادة ما تكون حقوق الملكية معرفة بطريقة غير رسمية، كما يتم تنفيذها بطريقة ضعيفة وعلى أساس من الأعراف والتقاليد وليس على أساس حكم القانون. هذا وسيطلب تطوير أنظمة تحترم وتحمي حقوق الملكية، التحديد الواضح لدور الدولة مقابل دور القطاع الخاص، وتعزيم مقدرة الدولة التشريعية والرقابية، وتأكيد عزم الدولة على تنفيذ القانون بكامله وبحياد تام. هذا وقد

(6) مدير بحوث بالبنك الدولي وأستاذ الإقتصاد بجامعة برنستون على التوالي.

اعترف أيضاً بأن عملية حماية حقوق الملكية تتطلب موارد من الخزينة العامة، مثلها في ذلك مثل الإنفاق على السلع العامة كالتعليم والصحة والدفاع.

خامساً: الإقلال من الفقر: تبلور اتفاق عام حول اعتبار الإقلال من الفقر كأحد أهم أهداف التنمية، ليس فقط للدول النامية وإنما أيضاً للمجموعة الدولية. كذلك أتفق على أن الإقلال من الفقر لا يعتمد فقط على السياسات الهادفة إلى تعظيم معدل النمو الإقتصادي وزيادة كفاءة عمل الأسواق، وإنما يتطلب سياسات مكملة تعني بقضايا الإقلال من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة والأصول الإنتاجية، ودعم عملية تراكم رأس المال البشري، وخلق الوظائف المنتجة، وتأسيس شبكات الضمان الإجتماعي.

سادساً: البيئة والتنمية: بعد حقيبتين من المشاهدة والتحليل والسجال السياسي وتقييم التدهور البيئي، فقد اتضح أنه ليس هناك من مقيضة بين النمو الإقتصادي والإجراءات اللازمة لضمان استمرارية البيئة الطبيعية. هذا وقد أفضت الهموم حول طبقة الأوزون وازدياد حرارة الغطاء الجوي والتنوع البيئي، إلى تبلور اتفاق عام حول أهمية اتخاذ إجراءات جماعية، للحد من التوجهات التي ربما كان لها آثار ضارة بالبيئة على مستوى العالم. كذلك أخذ في الاعتبار أن استعداد الدول النامية لإتباع سياسات رحيمة بالبيئة ستعتمد على، التكلفة وتوفير العزيمة السياسية، ووضوح الرؤية حول ما ينبغي اتخاذه من إجراءات والمقدرة على التنفيذ.

سابعاً: دور الدولة: تبلور اتفاق عام على أن نموذج الاتحاد السوفيتي في إدارة الإقتصاد، ودور الدولة في ذلك، قد فقد مصداقيته، إلا أن للدولة أدوار مهمة في إطار التنمية تشتمل على، إدارة السياسات الإقتصادية التجميعية، وتوفير السلع العامة وشبكات الأمان الإجتماعي، والإشراف على عملية نقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتنظيم عمل الاحتكارات الطبيعية وإدارة ومراقبة عملية التنافس في الإقتصاد. ويبقى السؤال حول كيفية تهيئة جهاز الدولة للقيام بكل هذه الأدوار بكفاءة وحيادية. إلا أنه لا يزال هناك جدل حول ما إذا كان يترتب على الدولة القيام بأدوار أخرى تتعدى هذه الحدود، كاشتراكها بطريقة مباشرة في النشاطات الإنتاجية للإقتصاد، وتحت أي من الظروف والشروط.

يلاحظ الكاتبان أن تبلور اتفاق عام حول المشاكل المذكورة أعلاه قد استند إلى أعمال الفكر المستنير والتنظير المنفتح، وعلى التحليل المعمق للشواهد التطبيقية والتجارب القطرية والإقليمية، وذلك خلال نصف قرن تقريباً. وعلى الرغم من هذا الاتفاق العام حول هذه القضايا، فقد ظهرت قضايا تنموية أخرى من جيل جديد تحتاج لحلول في إطار القرن الجديد، وتكمن جذور هذه القضايا الجديد في عدد من الإتجاهات المعاصرة التي تشتمل على: العولمة، النزعة نحو المحلية، التدهور البيئي، التحولات الديموغرافية، الأمن الغذائي والمائي، معدلات التضرر.

باستقراء هذه الإتجاهات المعاصرة تمكن الكاتبان من حصر مجموعة من القضايا التنموية الجديدة تحت مجموعتين عريضتين هما: " الحاكمية متعددة المستويات وقضايا الرقابة والتنظيم " و " قضايا إدارة الموارد البشرية والرأسمالية والطبيعة ".

في فيما يتعلق بالحاكمية، يلاحظ أن الإتجاهات العالمية نحو العولمة وازدياد النزعة نحو المحلية قد أفرزتا ضغوطاً على أنظمة الحكم لتتجه نحو المشاركة الشعبية وممارسة قدر أكبر من الديموقراطية. وعلى الرغم من أن هذا التوجه قد حسن من حالة الحكم في عدد كبير من الدول النامية، إلا أن الأنظمة الديموقراطية الجديدة قد فشلت حتى الآن في تأسيس حكومات مقنطرة وفي تحسين الأداء الإقتصادي بطريقة ملحوظة وفي زيادة خيارات الناس. وفي إطار العولمة والنزعة نحو المحلية، فإن فشل أنظمة

الحكم يشكل خطراً كبيراً على استقرار الدول النامية، مما يشكل بدوره عائقاً للنمو طويل المدى. وعلى الرغم من أنه ليس هناك من حلول جاهزة وبسيطة لمشكلة عدم كفاءة الحكومات، إلا أن الحل لا بد له وأن يتناول عدداً من القضايا تشتمل على:

أولاً: المشاركة السياسية: وتتعلق المشكلة هنا بصياغة القوانين والإجراءات المنصفة والقابلة للتنفيذ، والتي من شأنها تشجيع التنافس السياسي بين عدد معقول من الأحزاب السياسية. هذا وقد أوضحت التجارب أن هناك صعوبة حقيقية في تأسيس أطر سياسية قابلة للاستمرار في الدول النامية، وأن هذه العملية تنطوي على تكلفة حقيقية ينبغي أخذها في الاعتبار، مما يجعل قضية "المشاركة السياسية" من أهم القضايا التنموية.

ثانياً: المقدرة المؤسسية: لقد اتضح أن إتباع السياسات الملائمة سوف لن يؤدي إلى غيباب المؤسسات الكفوة، وقد كان إخفاق المؤسسات أحد أهم العوامل التي أدت إلى فشل العديد من السياسات الاقتصادية والتنموية في كثير من الدول. هذا وسوف تزداد أهمية المؤسسات مع انفجار تدفق المعلومات، وازدياد مسؤوليات أجهزة الدولة في مجال الرقابة والمتابعة، لنجاح عملية نقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام للقطاع الخاص. هذا وقد أوضحت الأدبيات المتخصصة في مجال المؤسسات العامة، أن أهم أوجه الإخفاق في أداء المؤسسات العامة، تتمثل في، النقص الحاد في المهارات وعدم كفاية الحوافز، وعدم ملائمة الهياكل التنظيمية، وعدم اتساق البيئة المؤسسية العامة مع متطلبات الكفاءة والمحاسبة. وعليه تظل قضية بناء المقدرة المؤسسية في الدول النامية من أهم قضايا التنمية.

ثالثاً: اللامركزية: كما سبق وأن لوحظ، فإن النزعة نحو تغلب المصالح والهويات المحلية تحمل في طياتها مخاطر كبيرة لاستقرار السياسي، الأمر الذي يستدعي الإهتمام مجدداً بقضية اللامركزية. وعلى الرغم من أن هناك مؤشرات عامة في مجال المالية العامة تصلح لإضاءة الطريق في هذا المجال، إلا أن هناك قضايا أخرى تتعلق بمراحل تتابع الخطوات لتحقيق اللامركزية والقوانين السياسية للمشاركة في السلطة والثروة بين المركز والأقاليم وبناء المقدرات المحلية لتنفيذ السياسات بكفاءة.

رابعاً: عدالة التوزيع: على الرغم من انفجار الدراسات حول توزيع الدخل والإنفاق في الدول النامية، والذي ترتب على توفر معلومات ذات كفاءة عالية من مسوحات ميزانيات الأسر، إلا أن اتجاهات حالة توزيع الدخل مع الزمن في كل دولة لا تزال عرضة للتخمين والجدل. هذا وتشكل الدرجات العالية من عدم المساواة أحد أهم بنود الأجندة التي تطرحها الأقليات العرقية والإقليمية لتبرير القيام بحركات عنف سياسية. ومع الاتجاه العالمي لزيادة درجة عدم المساواة مع العولمة، تظل قضية دراسة العمليات المجتمعية التي تفرز ازدياداً في درجة عدم المساواة، من القضايا الملحة لاستنباط سياسات وترتيبات إجتماعية ملائمة.

خامساً: الحاكمية في المناطق الحضرية: لقد أدى التوسع الحضري، الذي ترتب على الهجرة من الريف إلى المدينة، إلى العديد من الآثار الإيجابية. إلا أنه أفرز أيضاً عدداً من الآثار السلبية في شكل تجمعات الفقراء. ومع الاتجاه العام نحو نمو المناطق الحضرية، إلا أن قضية حاكمية هذه المناطق ستشكل تحدياً جوهرياً، خصوصاً في ما يتعلق باستنفار الموارد وترقية الخدمات وعدالة التوزيع والمشاركة السياسية وكفاءة الأداء.

اشتملت القضايا التي تثيرها مجموعة "إدارة الموارد البشرية والرأسمالية والطبيعية" على قضايا "الهجرة عبر الحدود" وقضايا "الأمن الغذائي والمائي". في ما يتعلق بالهجرة عبر الحدود، لوحظ أن النقص في توفر الأراضي الزراعية والإخفاق في خلق فرص عمالية في القطاع الحديث في عدد من

الدول النامية، يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان للأقطار المجاورة. كذلك الحال بالنسبة للنزاعات والحروب الأهلية التي يترتب عليها مثل هذا النزوح. ومثل هذه الأعداد الكبيرة من شأنها زيادة النزاعات وإنتشار الأوبئة وزيادة الفقر والعوز، وعادة ما يصعب التغلب عليها بإرسال النازحين إلى مواطنهم أو بإغلاق الحدود في الدول الفقيرة. وعلى الرغم من حجم المشكلة إلا أنها لم تجد العناية الكافية في شكل أفكار ومقترحات جديدة. وربما كانت هنالك حاجة لابتداع إطار لسياسات ومؤسسات للهجرة الدولية شبيه بذلك بالإطار المتطور لتدفقات رأس المال.

أما في ما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي، فقد لوحظ أن قضايا الأمن الغذائي لا تعنى فقط بالمهموم البيئية وإنما أيضاً بمعدلات نمو السكان. وعلى الرغم من أن التقدم العلمي في مجال جينات المحاصيل من شأنه أن يقدم حلولاً ناجعة لإنتاجية القطاع الزراعي في عدد من البلدان النامية، إلا أن هذا القطاع سيظل معتمداً على الماء كأحد أهم المدخلات الإنتاجية. ومع ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي، سترداد المنافسة بين القطاعات الإنتاجية مع ما يتوفر من الموارد المائية، ومن ثم ستصبح قضية توزيع المياه من أهم القضايا التي ستحدد مستقبل التنمية في عدد من الأقاليم. وستلعب قوانين وإجراءات واتفاقيات المشاركة في مصادر المياه دوراً مهماً خصوصاً في العلاقات بين الأقطار. وعلى الرغم من وجود أمثلة لترتيبات المشاركة في مصادر المياه على المستوى الجزئي، إلا أن المقترحات حول مثل هذه الترتيبات على المستوى الكلي لا تزال محدودة.

المقالة السابعة:

النزاعات التوزيعية والقرارات الجماعية وإقتصاديات المؤسسات:

في هذه المقالة اهتم باراناب باردان⁽⁷⁾ بتوضيح بعض المجالات التي تم إغفالها بواسطة المساهمات النظرية في "إقتصاديات المؤسسات" والتي يعتقد بأنها محورية لفهم "عملية التخلف"، حيث أنها تترتب على تخلف في الهيكل المؤسسي للدول النامية.

أحد مدارس إقتصاديات المؤسسات التي كان لها تأثير كبير في إقتصاديات التنمية، هي مدرسة "عدم كمال المعلومات" حول مختلف جوانب العملية الإقتصادية (من أسعار ونوعية السلع وتقنيات الإنتاج). ويؤدي عدم كمال المعلومات، وتوفرها بطريقة غير متقابلة لأطراف التبادل الإقتصادي، إلى السلوك الإستراتيجي بواسطة هذه الأطراف الذي يتطلب تطوير ترتيبات مؤسسية (كالقوانين والأعراف)، لا تقضي بالضرورة إلى توازن تنافسي على مستوى الإقتصاد (كما هو الحال في المشاركة الزراعية؛ وتداخل أسواق العمل والائتمان الزراعي).

كذلك فقد تأثرت إقتصاديات التنمية بتحول منهجية المدرسة التاريخية لإقتصاديات المؤسسات، إلى النظر إلى النمو الإقتصادي طويل المدى على أساس المقايضة بين إقتصاديات الحجم الكبير والتخصص في الإنتاج من جانب، وتكلفة التبادل الإقتصادي بين الأطراف من جانب آخر. فعلى سبيل المثال، عادة ما تتم عملية التبادل الإقتصادي في المجتمعات الريفية الصغيرة والمعزولة على أساس شخصي، ومن ثم فإن تكلفة التبادل عادة ما تكون متدنية، بينما تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة لأن حجم السوق يحد من الإنتاج على أساس الحجم الكبير ومن الاستفادة من تقسيم العمل والتخصص. وبالمقابل، ففي إطار إقتصاديات كبيرة الحجم التي تتصف بالتعقيد تتوسع شبكة العلاقات المتبادلة ولا تتم عملية التبادل على أساس شخصي، مما يفتح المجال واسعاً لكل أشكال السلوك الانتهازي، الأمر الذي يرفع من تكلفة المبادلات الإقتصادية. وقد أفضت مثل هذه الحالات، إلى تطوير تركيبة معقدة من القوانين

(7) إستاذ الإقتصاد بجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

والإجراءات والمؤسسات لتقييد السلوك الانتهازي لأطراف التبادل الإقتصادي، ومن ثم تقليل تكلفة المبادلات الإقتصادية.

تشتمل المؤسسات التي تطورت من خلال المسيرة التاريخية للدول الصناعية الغربية، على مجموعة كبيرة من القوانين التي تعرف وتنفذ وتحمي حقوق الملكية الخاصة، وتضمن الإرتباطات التعاقدية، وتحدد العلامات التجارية والالتزامات القانونية، وتحدد إجراءات إعلان الإفلاس. وتتعدم مثل هذه التركيبة المؤسسية الموسعة المعقدة في العديد من الدول النامية، وعندما تتواجد بعض مكوناتها فإنها تنسم بالبداية والضعف الشديد وركاكة الصياغة وعشوائية التطبيق.

ويلاحظ باردان أنه على الرغم من أهمية مساهمات أدبيات "إقتصاديات المؤسسات" في تبلور فهم أعمق لبعض قضايا التنمية، إلا أن ما تم الكشف عنه لا يعدو سطح المعضلات الحقيقية التي تواجه الدول النامية. وتتمثل بعض القضايا المؤسسية التي تحتاج إلى دراسات نظرية أكثر شمولاً وعمقاً فيما يلي:

(1) تفسير ظاهرة استمرارية إهيار تناسق عمل التركيبة المؤسسية وإنعدام الإتساق في ما بين مكوناتها، خصوصاً عندما تتشابه هذه المكونات مع هياكل الدولة الحديثة كما تطورت في الدول الغربية.

(2) إبتداع مقاربات عملية لحل المشاكل المتعلقة بتنسيق عملية إتخاذ القرارات الجماعية، في ظل النزاعات المترتبة على توزيع المنافع بين مختلف الأطراف، وعلى مختلف المستويات، بإعتبار أن مثل هذه النزاعات تكمن خلف بعض عوائق تطور التركيبة المؤسسية المواتية.

(3) إستكشاف دور الدولة بطريقة أكثر عمقاً، بحيث تأخذ في الإعتبار أهمية تنسيق عملية إتخاذ القرارات في ظروف الدول النامية.

المقالة الثامنة: التنمية من المنظور التاريخي:

يتناول نيكولاس كرافتس⁽⁸⁾ بعض جوانب العلاقة المتبادلة بين دراسة التاريخ الإقتصادي وإقتصاديات التنمية ويلاحظ أنه قبل أربعين سنة كانت هناك علاقة وثيقة بين الأثنين، حيث إستفادت دراسة إقتصاديات التنمية من الدروس المستفادة من دراسة المسيرة التاريخية للدول المتقدمة، وأن هذا الحال قد تبدل بحلول التسعينات. ويثير الكاتب عدداً من الأسئلة كمحور لمقالته: هل ترتب على مقولات الجيل الأول من المؤرخين الإقتصاديين دروس ذات قيمة دائمة؟ وهل لدى الجيل الجديد من مؤرخي الإقتصاد رسائل مهمة لإقتصاديات التنمية؟ وهل ستستفيد إقتصاديات التنمية من إعادة العلاقة الوثيقة مع علم التاريخ الإقتصادي؟.

وكما في حالة إقتصاديات التنمية التي لاحظها ميبير، فرق نيكولاس كرافتس بين أجيال قديمة وأخرى حديثة في دراسة التاريخ الإقتصادي، كما لاحظ أن الجيل القديم قد إستطاع صياغة عدد من المقترحات العامة حول عملية التنمية التي حدثت في أوروبا الغربية على مدى زمني طويل، وأشار إلى أن الجيل القديم قد اتخذ الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى كنقطة إرتكاز لدراسة التحولات الهيكلية والنمو الإقتصادي.

اشتملت المقترحات العامة للجيل القديم على أطروحة "الإنقال الديموغرافي"، وعلى منهجية "حسابات النمو الإقتصادي" ومفهوم الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (وذلك منذ 1780 وحتى التسعينات)، كما اشتملت على "أطروحة منحني كوزنتز"، التي تقول بأن توزيع الدخل ينزح نحو التدهور خلال الفترات الأولى للتنمية قبل أن يبدأ بالتحسن بعد ذلك. كذلك فقد اشتملت على أطروحة "مراحل النمو" كما صاغها روستاو و "مظاهر التخلف ومراحل التصنيع" كما صاغها فيرشنكرون. وقد كان لهذه المقترحات تأثير ملحوظ على إقتصاديات التنمية وعلى صياغة السياسات.

تأسس الجيل الحديث لمؤرخي الإقتصاد عام 1960، وهو جيل اعتمد على مقولات النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية لإعادة النظر في المقترحات العامة التي توصل إليها الجيل القديم، كما اعتمد على التطورات في منهجية الإقتصاد القياسي ليرتفع بمحتوى التحليل الكمي للتاريخ الإقتصادي. ومن ثم فقد اعتمد هذا الجيل على المحتوى التحليلي للنظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية، خصوصاً النظرية الجزئية في جوانب الأسعار، وتكلفة المبادلات وقضايا الوكالة في السلوك الإقتصادي.

يتمثل الضعف الأساسي في النظرة الجديدة للتاريخ الإقتصادي، في عجزها عن تطوير أدوات تحليلية لتناول المواضيع المحورية التي تشكل لب التاريخ الإقتصادي لمدى زمني طويل ألا وهي التغيرات المؤسسية والتكنولوجية الجوانية.

في بعض من استعراضه الموسع للأدبيات المتخصصة يجب كرافتس على الأسئلة التي طرحها في مقدمة مقالته على النحو التالي:

أ. أن للجيل الأول من المؤرخين الإقتصاديين عدد من المقترحات التي يمكن أن يستفيد منها إقتصاديو التنمية، إلا أن هذه المقترحات لم تعد في شكل النتائج العامة القابلة للتطبيق.

(8) إستاذ التاريخ الإقتصادي بمدرسة لندن للإقتصاد.

ب. أن هناك ثلاثة نتائج هامة للدراسات الحديثة في التاريخ الإقتصادي:

أولاً: أن لا فائدة ترجى من محاولة قسر أنماط النمو الإقتصادي والتنمية لتتوافق مع النموذج النيوكلاسيكي المعدل للنمو الإقتصادي.

ثانياً: أن الهيكل المؤسسي يلعب دوراً هاماً في إحداث النمو الإقتصادي والتنمية، إلا أن مختلف الأقطار سنتباين فيما يتعلق بخصائص هذا الهيكل تتباين بطريقة ملحوظة وعلى الدوام باختلاف الأقطار.

ثالثاً: هناك حاجة ماسة للتفرقة بين نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي أو نمو معدل الأجر الحقيقي من جانب ونمو مستويات المعيشة من جانب آخر.

ت. أن هنالك مجالات واسعة للاستفادة من الدراسات التاريخية بواسطة الدارسين لقضايا التنمية، والعكس بالعكس.

المقالة التاسعة:

في السعي نحو الإحاطة بالجوانب السياسية: الإقتصادي السياسي لصياغة سياسات التنمية:

طرح **ميرلي قرندل** (9) عدداً من الأسئلة، التي فرضها الواقع المعاش، حول صياغة السياسات التنموية، كمحور لاستعراض القضايا التي إهتم بها الإقتصاد السياسي الحديث. اشتملت أهم هذه الأسئلة على التالي: لماذا تعمل بعض الحكومات على تبني وتطبيق تلك السياسات التي ثبت فشلها؟ لماذا تقوم بعض الحكومات بتغيير سياساتها التنموية بينما يحتفظ البعض الآخر بسياسات لا تخدم قضايا التنمية؟ لماذا تقوم بعض الحكومات بتطبيق الإصلاحات السياسية بجد ومثابرة بينما تجبر حكومات أخرى على البرامج القيام بمثل هذه الإصلاحية؟ وكيف تقوم المؤسسات بتشكيل فرص إصلاح السياسات؟

تستعرض المقالة المرتكزات النظرية لأهم مقاربتين في الإقتصاد السياسي: مقارنة "الإقتصاد السياسي الحديث" التي تركز على مقولات النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية، في ما يتعلق بالسلوك السياسي الرشيد في إطار "سوق سياسي"؛ ومقاربة "الإقتصاد السياسي التقليدي" المرتكزة على مقولات علم الاجتماع بأبعادها التاريخية واعتباراتها الإجتماعية و تكويناتها السياسية. ولأغراض التحليل والإستعراض، عرفت المقالة الإقتصاد السياسي على أنه تلك "الجهود الرامية لتقصي النقاط بين الإقتصاد والسياسة في ما يتعلق باختيار السياسات وفي ما يتعلق بالتغير في السياسات والمؤسسات".

تستعرض المقالة تصدي المقاربتين للإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة باختيار وتغيير السياسات، والتي تدور حول: لماذا ومتى يكون السياسيون راغبين في دعم الاتجاه نحو تغيير السياسات؟ وكيف تؤثر المؤسسات السياسية في اختيارات السياسيين؟ وكيف يتم إنشاء المؤسسات وتعديلها؟ وما الذي يترتب عليها من تبعات على السياسيين من جراء تغيير قواعد وقوانين اللعبة السياسية؟

وتوضح المقالة أن إجابة مقارنة "الإقتصاد السياسي الحديث" على هذه الأسئلة قد استبطنت لحد كبير التجربة السياسية الأمريكية، بما في ذلك تركيبها المؤسسية، بينما اعتمدت مقارنة الإقتصاد السياسي التقليدي على التجربة الأوروبية. كذلك لاحظت المقالة بُعد الإستاديين عن التجربة السياسية

(9) أستاذة التنمية الدولية بجامعة هارفارد.

لمختلف الدول النامية ومن ثم عدم استطاعة أي من المقاربتين تقديم إجابات شافية على الأسئلة المطروحة.

المقالة العاشرة: النظرية الاقتصادية الحديثة والتنمية:

في مقالتهما بعنوان "النظرية الاقتصادية الحديثة والتنمية"، تتصدى كارلا هوف⁽¹⁰⁾ وجوزيف استيلجيتز (2001) لقضايا الفهم المعمق لعملية التنمية، الذي ترتب على التطورات البحثية في النظرية الاقتصادية التي شهدتها النصف الأخير من القرن الماضي. تستعرض المقالة النتائج التي توصلت إليها الأبحاث في مجالات "اقتصاديات المعلومات" و "نظرية معضلات التعاون" و "اقتصاديات المؤسسات"، وكلها مجالات إبتعدت عن الافتراضات الأساسية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

كما هو معروف، فإن النظرية النيوكلاسيكية تفترض أنه بالإمكان تفسير الناتج الإجمالي والنمو الإقتصادي والإختلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية بالتركيز على الأساسيات: الموارد وتقنيات الإنتاج وتفضيلات المستهلكين. فإذا تطابقت تفضيلات الأفراد عبر الدول، فإنه يمكن تفسير الإختلافات بين الدول في الموارد على أساس أن بعضها قد بدأت به عملية تراكم رأس المال قبل بعضها الآخر، وأن التقارب سوف يحدث بين هذه الدول على المدى الطويل، بمعنى أن الدول التي بدأت بها عملية التراكم متأخرة سوف تلحق بتلك التي سبقتها في هذه العملية.

تزعم النظرية النيوكلاسيكية أن مجموعة المؤسسات المتواجدة في إقتصاد معين لا تلعب دوراً مهماً فيما يحققه هذا الإقتصاد، وكذلك الحال بالنسبة للمسار التاريخي للقطر. وتفترض النظرية كذلك، أنه لأغراض الكفاءة الاقتصادية لا تلعب حالة توزيع الدخل والثروة دوراً مهماً. وبإغفالها للمؤسسات والتاريخ وقضايا التوزيع، فإن النظرية النيوكلاسيكية لب تغفل قضايا التنمية.

عندما بينت تطبيقات النظرية النيوكلاسيكية أنه ليس هناك من شواهد تؤيد مقترح لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية، كان لابد لها من إيجاد "عامل" متدخل يفسر مثل هذا النقص. واهتدى أرباب النظرية إلى صياغة "إخفاق الدولة أو الحكومة" كحل سهل. توضح القراءة المتأنية لمختلف صياغات أطروحة "إخفاق الحكومة" ما تعاني منه هذه الأطروحة من ضعف أصيل، ففي بعض الصياغات يفترض أن "إخفاق الحكومة" يتأتى من خارج نطاق التحليل، الأمر الذي يثير التساؤل: لماذا تتسم الظاهرة بالإنشار في بعض الدول بدرجة أكبر من تلك في دول أخرى؟ وفي صياغات أخرى تستخدم نماذج الإقتصاد السياسي لتفسير السلوك الحكومي وإخفاق الدولة، إلا أنها لا تفسر كيف ومتى ستمكن الإصلاحات الموصى بها من التغلب على القوى السياسية التي ترتب عليها ما يشاهد من تشوهات.

لقد هدفت المقالة إلى تجاوز النقاش الدارج حول مظاهر إخفاق آليات السوق في إطار عملية التنمية إلى التركيز على أربعة مجموعات من العوامل الأساسية التي تؤثر على الأداء التنموي. واشتملت هذه المجموعات على "المؤسسات" و "توزيع الثروة"، و "التاريخ"، و "البيئة الاقتصادية والاجتماعية"، بمعنى أنماط سلوك الوحدات الاقتصادية التي يترتب عليها تأثيرات خارجية.

في ما يتعلق "بالمؤسسات" لاحظت الورقة أن التطورات الحديثة في النظرية الاقتصادية قد أوضحت أن وجود وتدفق المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، والمشاكل المرتبطة بتنفيذ الاتفاقيات التبادلية، تفرض قيوداً حاكمة على الأداء، تعادل تلك التي تفرضها الفنون الإنتاجية والتقنيات.

(10) باحة إقتصادية بالبنك الدولي.

وتتطور "المؤسسات" غير المرتبطة بآلية السوق إستجابة لهذه القيود، وليس هناك من قوة تطويرية تضمن كفاءة ما يتمخض من مؤسسات.

هذا وقد ترتب على التطورات الحديثة في إقتصاديات التنمية توسعاً لآفاق العناية بالجانب المؤسسي، من استخدامه كأداة وصفية لحالة الدول النامية، ومن ثم التعامل معه كمعطى من خارج نطاق النموذج التحليلي المعتمد، إلى النظر إلى السياسات في إطار النموذج المستخدم لتفسير المشاكل التنموية التي تهدف هذه السياسات إلى حلها. وتتقدم المقالة بعدد من الأمثلة على هذا التطور التحليلي، اشتملت على "ظاهرة التكامل" بين الاستثمار في مختلف القطاعات في ظل إستراتيجية التصنيع، و"عمل أسواق الإئتمان الريفية"، و"عمل أسواق العمل الحضرية"، و"محددات معدلات الإذخار"، و"القيود السياسية". هذا استهدفت هذه الأمثلة تبيان أهمية التدخلات المؤسسية في التأثير على معدلات وكفاءة الأداء الإقتصادي.

في ما يتعلق بتوزيع الثروة، لاحظت المقالة أن التطورات النظرية الحديثة قد أوضحت أن تكلفة المبادلات الإقتصادية تعتمد على "المؤسسات" وأن المؤسسات، تتحدد داخل نموذج التحليل، وأن توزيع الثروة يؤثر على الكفاءة الإقتصادية مباشرة وبطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير على المؤسسات. وتلعب الثروة دوراً في تعضيد الحوافز والإنتاجية على مستوى الفرد (كدورها في حالات تقديم الرهن للإستفادة من أصل إنتاجي في الريف)، وهو دور يفقد فعاليته متى ما كان التوزيع غير عادل. ولما كان لتوزيع الثروة من تأثير على قرارات الأفراد المتعلقة بمختلف الأسواق، فإنه يؤثر على عدد من المتغيرات الكلية كالأسعار ومعدلات الأجور، ومن ثم فإن مستوى رفاه الفرد سيتأثر بحالة توزيع الثروة (كما يلاحظ في حالة المشاركة الزراعية). بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتأثير توزيع الثروة على شروط التعاقد بين الأطراف، وعلى الحوافز الإقتصادية وعلى ما يترتب من قرارات يتخذها الأفراد في فترة زمنية معينة، فإن ذلك سيؤثر على توزيع الثروة في الفترة الزمنية التالية. ومن ثم فإن توزيعاً للثروة يتسم بقدر من عدم المساواة ابتدائياً، يتوقع أن يعيد إنتاج نفسه بطريقة ديناميكية على مدى فترة زمنية طويلة.

في ما يتعلق بتأثير التاريخ على الأداء الإقتصادي، لاحظت المقالة أن ذلك يتأتى من جراء تأثير الحوادث التاريخية على تقنيات الإنتاج التي يستخدمها المجتمع، وعلى تركيبة قاعدة الكفاءات والمهارات وتطورها وعلى المؤسسات. ويلاحظ في هذا الصدد، أنه ليس بالضرورة أن يتآكل فعل الحوادث التاريخية مع مرور الزمن، كما أن هذه الحوادث تحدد المسار نحو نقاط الاستقرار التوازني طويل الزمن لمختلف المجتمعات. كذلك يؤثر التاريخ على الأداء الإقتصادي، من خلال تأثيره على المعتقدات بعض النظر عن طبيعة تكوين التوقعات في المجتمع (بطريقة تأقلمية أو بطريقة رشيدة). إضافة إلى ذلك، يؤثر التاريخ في عملية التعرض للنماذج الثقافية التي تشكل تفضيلات الأفراد. فعلى سبيل المثال، تؤثر التحولات في سبل كسب العيش بواسطة أجد الأجيال في الجيل التالي، من خلال التأثير في عادات الإنجاب والتعليم والتنشئة الإجتماعية. ولما كانت التفضيلات والتقنيات والمؤسسات كلها عوامل داخلية تتفاعل مع بعضها البعض فإنه يمكن أن تكون لحوادث التاريخ العابرة تأثيرات دائمة.

أما في ما يتعلق بالبيئة الإقتصادية فإن المقالة تبين أنه على عكس ما تقول به النظرية النيوكلاسيكية من وجود، وإستقرار نقطة للتوازن العام يتم الوصول إليها من خلال عمل آلية السوق، فإن التطورات الحديثة في إقتصاديات التنمية ترفض مفهوم التوازن الإقتصادي التقليدي. في هذا الموقف، تأثرت إقتصاديات التنمية بنماذج علم الأحياء، مقارنة بتأثير النظرية النيوكلاسيكية بنماذج علم الفيزياء. وقد ترتب على ذلك أن ركزت إقتصاديات التنمية على العمليات التطورية، والأنظمة المعقدة، والحوادث العشوائية التي من شأنها التسبب في إبتعاد الأنظمة من، وليس بالضرورة إتجاهها نحو، نقطة محددة للتوازن وإتجاهها نحو نقاط متعددة أخرى. في ظل الإطار التحليلي، ينظر للنظام الإقتصادي

على أنه يشبه النظام البيئي في توفره على عدد من النقاط التوازنية. في مثل هذه الحالة، فإن جهود إحداث التنمية تتطلب التدخل العميق لإنتشال الإقتصاد من الحالة التوازنية القديمة، وتحريكه في اتجاه حالة توازن جديدة أرقى مرتبة. وعلى الرغم من أن مثل هذا التدخل ربما تطلب موارد أقل، إلا أنه يتطلب قدراً أكبر من الحرص والمهارة والحدق في التعرف على مختلف جوانب البيئة الإقتصادية، التي تمكن من توجيه الإقتصاد نحو التوازن الجديد المطلوب.

ملاحظات ختامية

كما لاحظنا في مقدمة هذه المراجعة يمكن الإستعانة بمثل هذا الكتاب الجامع في إستكشاف أولويات العملية البحثية في إقتصاديات التنمية، سواء أكانت هذه الأولويات تعنى بالمستوى النظري أو المستوى التطبيقي أو مستوى صياغة المستويات. ويهمننا في هذا الصدد، ملاحظة أن التقليد العلمي العام الذي طوره الرواد الأوائل لإقتصاديات التنمية، والذي أفرز "إقتصاديات التنمية" كأحد الفروع المتخصصة في علم الإقتصاد، قد تم تعديله تعديلاً طفيفاً مع الأخذ في الإعتبار إعادة النظر في طبيعة مجالات "إخفاق آلية السوق". وكما أوضحت المقالة العاشرة، فإن لب إقتصاديات التنمية لا يزال يتمثل في رفض فكرة وجود حالة للتوازن الساكن المستقر تتجه نحوها كل الإقتصاديات، بغض النظر عن موروثاتها الإبتدائية من رؤوس الأموال العينية والبشرية، ومن المؤسسات المجتمعية، ومن أنماط توزيع الثروة والدخل، ومن الحوادث التاريخية التي مرت بها.

وكما لاحظ مير فقد ترتب على هذا التعديل الطفيف على التقليد العلمي العام لإقتصاديات التنمية، أن أصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وإرتفاع المخاطر أكثر أهمية في فهم وتحليل عملية التنمية، و"وفرت تبريراً لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذا المظاهر. إلا أنه بسبب من هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية الضيقة على مراكز صياغة السياسات التنموية - خصوصاً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وهيمنة وزارة الخزانة الأمريكية على هذه المراكز"، فإنه لا يزال خطاب صياغة السياسات التنموية يركز على مظاهر "إخفاق الحكومة". هذا وتقف حادثة إستقالة البروفسور رافي كانبور من إدارة تحرير تقرير التنمية في العالم لعام 2001/2000 حول القضاء على الفقر شاهداً على هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية على صياغة السياسات التنموية، وإعلانها لهدف إحداث النمو الإقتصادي كهدف نهائي وليس كوسيلة لتحقيق التنمية بمعناها العريض.

مهما يكن من أمر، ربما كان التحفظ الأساسي الذي يمكن أن يثار حول هذا الكتاب الهام، هو إهماله لحقيقة أن "التنمية الإقتصادية" هي في طبيعتها عملية طويلة المدى، خصوصاً في ما يتعلق بتطوير المؤسسات المجتمعية المواتية وتغيير أنماط السلوك الفردي والإجتماعي، لإحداث نقلة نوعية في هيكل الإقتصاد وفي العلاقات المجتمعية بما في ذلك مجموعة القيم الثقافية.

توضح الشواهد التطبيقية، أن تطوير المؤسسات وتغيير أنماط السلوك عادة ما تستغرق فترات طويلة من الزمن قدرت بحوالي خمس قرون في حالة أوروبا. وتعنى هذه الملاحظة أنه من الصعوبة بمكان إعتبار برامج السياسات الإقتصادية (الهادفة إلى تحقيق التوازنات المالية على مستوى الإقتصاد التجميعي) كإستراتيجيات للتنمية، خصوصاً في ما يتعلق بالدول الفقيرة كالدول الأفريقية جنوب الصحراء وبعض الدول العربية.

كذلك الحال، فإنه يمكن إثارة التحفظ المتعلق بإغفال الكتاب متطلبات إحتياجات إحداث النمو الإقتصادي من الاستثمار في مختلف المجالات. فعلى سبيل المثال، توضح النتائج التطبيقية أن تحقيق الهدف العالمي للإقلال من الفقر إلى نصف مستواه الحالي بحلول عام 2015، سيتطلب معدلات للإستثمار تفوق المقدرة الإذخارية لمعظم الدول الإفريقية وبعض الدول العربية. وفي ظل إنكماش

تدفقات العون الميسرة في الدول المانحة، وتقدر متطلبات تحقيق مثل هذا الهدف بما يزيد على مائة عام في معظم هذه الدول، ناهيك عن إحداث التنمية بمعناها العريض كتوسع في الحريات المتاحة للبشر.

وأخيراً، يحتوي هذا كتاب يحتوى على وجبة دسمة من الأفكار المثيرة والشيقة حول قضايا التنمية النظرية والتطبيقية، وقضايا صياغة السياسات الملائمة لإحداث التنمية. وهو كتاب يفتح مجالات متعددة للإبداع والتأمل الفلسفي حول هذه القضايا.